فيها إلا زيد لأن البدل في المسئلتين باعتبار المحل
وقد استشكل الناس فيما ذكرنا أما في نحو ما قام
أحد إلا زيد فمن جهتين إحداهما أنه بدل بعض
وليس ثم ضمير يعود على المبدل منه
الثانية أن بينهما مخالفة فإن البدل موجب والمبدل
منه منفي وقد أجيب عن الأول بأن إلا وما بعدها
من تمام الكلام الأول وإلا قرينة مفهمة أن الثاني
قد كان يتناوله الأول فمعلوم أنه بعضه فلا يحتاج
فيه إلى ربط بخلاف نحو قبضت المال بعضه ولو قيل
قبض المال بعضا لم يعلم منه أنه بعض المال المقبوض
وعن الثاني بأنه بدل من الأول في عمل العامل
وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن مذهب
البدل يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه
وقد قال ابن الصائغ إذا قلت ما قام أحد إلا زيد
فإلا زيد هو البدل وهو الذي يقع في موضع أحد
فليس زيد وحده بدلا من أحد قال وإنما الأزيد
هو الأحد الذي نفيت عنه القيام فإلا زيد بيان للأحد
الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء
الأشبه من بدل الشيء من الشيء من بدل
البعض من الكل

البدل صح
نفي صح
قبضت صح
ابن الصائغ صح
حينئذ الأزيد خ
بدل صح
~~الأشبه ببدل الشيء~~

البعض من الكل وقال في موضع آخر لو قيل إن
البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك
الأبدال التي تبينت من غير الاستثناء لكان وجها وهو
الحق انتهى وأما في نحو لا أحد فيها إلا زيد فوجه الإشكال
فيه أن زيدا بدل من أحد وأنت لا يمكنك أن تحله محله وقد
أجاب الشلوبين عن ذلك بأن هذا الكلام إنما هو
على توهم ما فيها أحد إلا زيد إذ المعنى واحد وهذا
يمكن فيه بأن تقول ما فيها إلا زيد انتهى وهو كلام
حسن قال الدماميني وعلى قول الشلوبين
فتكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة أحد
إلا الله وهذا يمكن فيه إحلال البدل محل المبدل منه
بأن تقول لا يستحق العبادة إلا الله انتهى قال ناظر
الجيش وإن القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال به
جماعة والذي يظهر لي أنه أرجح من القول بالبدلية وقد
ضعف القول بالخبرية بثلاثة أمور وهي أنه يلزم من
القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف
وأن الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح أن يكون
عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا ليبين به ما قصد بالمستثنى
منه وأن اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص

في غير خ
الحلول صح
أي تحله محله أي لا يمكن في الأول ويمكن في الثاني

Copyright © King Saud University